

برزت جرائم وعمليات احتيال مالية واسعة النطاق كانت على المستوى المحلي لكل دولة واتسعت بعد التطورات الاقتصادية والتجارية بين الدول واتفاقيات تحرير التجارة، الأمر الذي أصبح أكثر صعوبة بعد زيادة الاختراعات والابتكارات والبرمجيات الحديثة التي يمكن من خلالها ممارسة العديد من أساليب الاحتيال بشكل يصعب التعرف عليه وزيادة حدة المنافسة سواء بين الشركات أو الدول لذلك زاد الاهتمام بحماية حقوق جميع الأطراف سواء كانت الإدارة والموظفين أو الملاك والمساهمين وكذلك حماية المستهلك أو العميل المرتقب والحالي (ميمون، كما انه مع اتساع وكبر حجم الشركات والذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وبالرغم من الفوائد المتعلقة بوجود افراد متخصصين ومتفرغين لأداء مهام الشركة بكفاءة، بالإضافة إلى انه عند وجود عضو من الإدارة غير كفء يمكن الاستغناء عنه واستبداله بعضو ذو كفاءة ولكن من الصعب القيام بذلك مع احد الملاك (السيد، ولكن ارتباط الملكية مع الإدارة يؤدي إلى عدم الكفاءة والفساد حيث يسعى كلا الطرفين إلى تحقيق أهدافه الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ويؤدي إلى زيادة رأس المال والدخول في الأسواق العالمية (السريتي، ولضمان النجاح يجب وجود نظام فعال لتوجيه العمليات وضمان حسن الأداء وتحقيق أهداف أصحاب المشروع، حيث أن الأرباح تعد عامل هام جدا للملاك وأصحاب المصالح، الأمر الذي يعرفه المديرون بشكل كبير ويريدون دائما زيادة أداء الشركة والذي يضمن متطلبات أصحاب المصالح بالإضافة لحصولهم على مزايا وإرباح (2007، إما بطريقة صحيحة من خلال تطوير الأعمال والاهتمام بالشركة وتدريب الموظفين والتطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، أو التلاعب والغش والقيام بممارسات إدارة الأرباح وهي أنشطة تستخدمها إدارة الشركة من خلال فهمها لقواعد ومعايير المحاسبة لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركة بطريقة غير حقيقية ولا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة (إسماعيل، مما جعل الالتزام بالتطبيق الصحيح لمبادئ المحاسبة والمراجعة ضرورية للكشف عن الاحتيال ومنعه، حيث تفحص عمليات المراجعة المعاملات لضمان مطابقة تلك العمليات للسياسات والإجراءات والممارسات المحاسبية كما أن للمحاسبة والمراجعة دور كبير في ضمان عدالة القوائم المالية وثقة المستخدمين فيها، وانخفاض مستوى الثقة في الأسواق المالية يعود إلى فقدان المستثمرين للثقة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية. وأن مراجع الحسابات يواجه العديد من المخاطر المهنية والقانونية غير المسبوقة، والإخفاق في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض ثقة المستخدمين في تقارير مراجع الحسابات، بالإضافة إلى أهمية الإفصاح عن الإشارات والمخاطر في تقرير المراجعة كوسيلة للدفاع وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية. وبالضرورة هناك حاجة لإصلاحات وتغييرات في تقرير المراجعة لزيادة الثقة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الموجودة داخل التقارير المالية (السيد، فإن انتشار الاحتيال على نطاق واسع من قبل مراجعي الحسابات يهدد مصداقية دور مراجع الحسابات، حيث يصعب لعمليات المراجعة المنتظمة من قبل مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين أن تمنع الاحتيال (Jimoh, 2023, 2015). وبالنظر لجودة التقارير المالية فإن التقارير مهمة كونها تحتوي على معلومات مالية وغير مالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي للشركة وتساعد في اتخاذ القرارات، كما أنها مهمة في قياس تكاليف الأنشطة وتقييم أداء الأشخاص المسؤولين وتحديد السياسات الإدارية الجديدة للشركة، ومع ذلك، لذلك، (2023). ومن أهم الوسائل التي ظهرت مؤخرا للحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية هي المحاسبة القضائية والتي أصبحت جزءاً أساسياً من الإصلاحات القانونية والقضائية في العديد من البلدان، والتي ظهرت بسبب الجرائم المالية والفساد الذي أدى إلى الحاجة لنظام يحمي الشركات والاقتصاد الكلي. حيث إنها تعتبر مجالاً حديثاً يوفر فرصاً لمواجهة التحديات المستقبلية والتصدي للفساد المالي والإداري. كما تقوم علي حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة وحماية المال العام من الغش والفساد. ويمكن استخدامها في الكشف عن الجرائم المالية وتقديم التقارير المالية والمساعدة في مكافحة الفساد وتحديد المسؤولين، ويتضمن تطبيق المحاسبة القضائية اكتشاف الفساد والاختلاس، تقييم الأصول والالتزامات، (2020). كما يمكن استخدام المحاسبة القضائية في تقديم خدمات تقييم منشآت الأعمال في حالات مثل الاندماج والاستحواذ وحالات عدم الالتزام بالعقود ومطالبات التأمين وحالات الإفلاس. وتعتبر المحاسبة القضائية فرعاً حديثاً من فروع المحاسبة وتستخدم أساليب وتقنيات لمكافحة التحديات المستقبلية واكتشاف أنماط الاحتيال المتغيرة،